الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية و الصيد البحري
Ministry of Agriculture, Rural Development and Fisheries

الـديـوان
خلية الإعلام و الاتصال

CABINET
COMMUNICATION AND INFORMATION CELL

Press review
مجلة الصحـــافة

https://madr.gov.dz

الخبر
EL KHABAR
الصفحة: 08

فعاليات العيد الوطني للبرتقال

ارتفاع إنتاج الحمضيات بالشلف ساهم في انخفاض أسعارها

نظمت غرفة الفلاحة، بالشلف، فعاليات العيد الوطني للبرتقال لسنة 2025، حيث تم عرض أهم الأصناف من البرتقال والمندرين المنتجة من طرف عارضين قدموا من ولايات الشلف، مستغانم، عنابة، تلمسان والبليدة.

فعاليات العيد الوطني للبرتقال لسنة 2025

ع.دحماني

● كشف المنتجون للحمضيات عن إنتاج وفير من هذه الفاكهة خلال هذا الموسم، الأمر الذي انعكس إيجابا على أسعار البرتقال والمندرين في السوق، حيث شهدت هذا الموسم انخفاضا ملحوظا مقارنة مع السنوات الماضية في مختلف أنواع الحمضيات، وشهدت عدة مستثمرات دخولها في الإنتاج، إضافة إلى اعتدال المناخ وغياب الرياح الساخنة التي أثرت السنة الماضية سلبا على أشجار الحمضيات، التي تزامنت مع فترة الازهار التي تساقطت خلالها كميات كبيرة، الأمر الذي ساهم في تقليص الإنتاج حينها، عكس هذا الموسم الذي كان ناجحا من حيث الكمية والنوعية الجيدة للحمضيات، كما أوضح أصحاب بساتين الحمضيات أن أسباب تحسن الإنتاج، تعود إلى دعم الدولة لهذه الشعبة وتجديد أشجار البرتقال التي تعود أغلبها إلى الفترة الاستعمارية، إضافة إلى استصلاح أراضي أخرى من طرف أصحاب الأموال الذين استثمروا في الفلاحة، مستفيدين من التسهيلات ومختلف أنواع الدعم، خاصة مع تحسن نوعية الشتلات المضمونة لإنتاج نفس الصنف من البرتقال، حيث أبدى الفلاحون ارتياحهم لوجود التقنيات الحديثة في الغرس والمتابعة التي اختصرت الجهد والمال والوقت.

وقدرت مصادرنا نسبة ارتفاع إنتاج الحمضيات، بالشلف، بأكثر من 70 بالمائة مقارنة مع السنوات الماضية، حيث شهدت تظاهرة عيد البرتقال تنظيما محكما من طرف غرفة الفلاحة، وتدعمت بحضور منتجين من عدة ولايات، إضافة إلى حرفيين في تحويل مخلفات المواد العضوية وطلبة جامعيين من أصحاب المؤسسات الناشئة للبحث عن تمويل لتحقيق مشاريعهم على أرض الواقع. وكان من حظ طلبة جامعيين اخترعوا تجهيزات لإعادة تدوير مخلفات وبقايا الخضر والفواكه من أجل صناعة مواد أولية أخرى تدخل في إنتاج مواد التجميل ومحاليل دوائية وأغذية للمواشي، ما يحافظ على البيئة من التلوث، حيث وافق صاحب مؤسسة تلواز للمصبرات الغذائية، بالشلف، على دعم هذا المشروع وتجسيده على أرض الواقع.

وتحولت تظاهرة عيد البرتقال إلى تقليد ذو بعد اقتصادي يساهم في دعم المنتجين وربط التواصل مع مختلف الشركاء والفاعلين في هذا الميدان، خاصة وأن عيدها هذا الموسم تميز بمنتوجها الوفير وأسعارها المعقولة لدى المستهلك، كما اجتهد المنظمون في عرض أحسن أنواع هذه الفاكهة التي عرفت ارتفاعا كبيرا في الإنتاج وانخفاض في أسعارها في السوق، ما ساهم في تحسين القدرة الشرائية للمستهلك، وقد أثرت بعض المشاكل سلبا على المرتبة الريادية لولاية الشلف من حيث الإنتاج، بعدما كانت في السبعينيات والثمانينيات تصدر البرتقال إلى الخارج، قبل أن تتراجع إلى أدنى مستوى لأسباب كثيرة تراكمت مع السنوات، منها غزو الإسمنت لأراضي بساتين البرتقال القريبة من الأحياء السكنية بمدينة الشلف، وقلة المياه الجوفية والسطحية، بسبب الجفاف، إضافة إلى صعوبة الحصول على المواد الكيميائية لمعالجة الأمراض.

كما يتساءل الكثيرون عن مصير مشروع مشتلة إنتاج مليون شجيرة من الحمضيات التي تبنتها الغرفة الفلاحية وانطلقت الأشغال بالمشروع المتواجد ببلدية أولاد فارس، قبل أن يتوقف منذ سنوات، حيث تم استهلاك أكثر من 700 ألف أورو، وهي هبة مالية من منظمة فروكوفونية لدعم إنتاج هذه الفاكهة، قبل أن تتوقف أشغال المشروع منذ أكثر من 5 سنوات دون أي تفسير لهذه الوضعية، التي اطلع عليها وزير الفلاحة السابق ووعد بإيجاد حل مع الغرفة الوطنية للفلاحة بصفتها صاحبة المشروع، غير أنه لم يحدث شيء. وحسب العارفين بهذا المشروع، فإنه يحتاج إلى شريك مالي وتقني للدخول في الإنتاج، غير أن العائق في القوانين، ما يستدعي تدخل السلطات المركزية لإنهاء الاشكال المطروح.

ع.د

EL MASSA المساء
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 09

سكيكدة تثمّن موروثها الفلاحي

جهود لتطوير إنتاج فراولة روسيكادا

كشف محافظ الغابات للولاية، حبيب الله بن حمو، في تصريح لـ"المساء"، عن تخصيص مساحة 100 هكتار من الأراضي الغابية لزراعة الفراولة المحلية في إطار كراء هذه المساحات داخل الملك العمومي الغابي، من خلال تثمين الفراغات الغابية الملائمة، وخطوط الوقاية من حرائق الغابات، وفق مسار قانوني مضبوط، موضحا أن هذه المبادرة تأتي دعما لفراولة سكيكدة المحلية.

» بوجمعة ذيب

وقد جاء ذلك خلال يوم دراسي علمي احتضنته دار الثقافة بسكيكدة نهاية الأسبوع الماضي، خُصص لـزراعة فاكهة الفراولة المحلية المعروفة باسم "لمكركبة" أو فاكهة روسيكادا.

وقد أكد في هذا السياق مدير المصالح الفلاحية للولاية، أنّ تنظيم هذا اليوم الذي جاء بناء على توجيهات الوالي بهدف دراسة ومعالجة انشغالات المنتجين ومنه العمل على تنمية وتطوير هذه الزراعة باعتبارها موروثا ثقافيا للولاية لا سيما، كما أضاف، أنّ فراولة "لمكركبة" دخلت إلى الشاطئ الكبير، ومنه إلى سواحل سطورة حوالي سنة 1920، ليتأقلم هذا الصنف مع الوسط الطبيعي؛ حيث عرف استقرارا ملحوظا بفضل خصائصه الوراثية، لتمتد هذه الزراعة مع الوقت إلى أقاليم بلدية عين الزويت، وكذا بلدية تمالوس، وبالضبط على مستوى منطقتي عين الشرايع وسيدي منصور، وكذا ببلدية بوشطاطة.

وأشار مدير المصالح الفلاحية للولاية الربيع حمزاوي إلى أنّ الفراولة بسكيكدة وخلال الموسم الفلاحي 2024 - 2025 توزّعت على بلديات تمالوس، وسكيكدة، وعين الزويت، وبلديات بني بشير، وبني زيد، وعين قشرة داخل البيوت البلاستيكية على مساحة تقدّر إجمالا بـ 540 هكتار، فيما بلغ الإنتاج خلال السنة الفلاحية الأخيرة، 4560 قنطار.

وتمّ خلال هذا اليوم الدراسي تقديم العديد من المداخلات من قبل الهيئات المشاركة؛ كمديرية المصالح الفلاحية التي تطرّقت لميزة صنف فراولة "روسيكادا" المعروفة محليا باسم "لمكركبة"، بينما قدّمت ممثلة محافظة الغابات للولاية عرضا مفصّلا، تمحور حول الرخص الاستثنائية لاستغلال المنشآت الخاصّة بمكافحة الحرائق التي استفادت منها الولاية، والموزّعة على بلديات عين الزويت، وسكيكدة، وتمالوس وكركرة، كما أوضحت، بناء على معايير تقنية محدّدة، على أن يتم إخضاع المستثمرين الراغبين في استغلال تلك المساحات عن طريق الكراء لمدّة 3 سنوات، لدفتر شروط، يحدّد، بدقة، كيفية استغلال التربة، ونوعية التدخلات الفلاحية المسموح بها، وآليات حماية الوسط الغابي، ناهيك عن التدابير الوقائية، الواجب اتّخاذها لتفادي أي تأثيرات بيئية أو تدهور محتمل.

أمّا الدكتور عمار قوفو مدير مخبر الأبحاث الزراعية بجامعة 20 أوت 55 بسكيكدة، فتحدّث عن الخصائص الجينية، وقدرة نبتة الفراولة على التأقلم مع الوسط الطبيعي لمنطقة سكيكدة من حيث المناخ، وظروف التربة، وكمية تساقط الأمطار إلى جانب عوامل أخرى؛ كالشمس، والحرارة وغيرهما، مضيفا أنّ الفراولة في منطقة سكيكدة ساهمت في الوسط الريفي، في خلق مناصب شغل، كما ساعدت على إدماج المرأة الريفية في الشغل، ناهيك عن تثبيت سكان الريف في مناطقهم؛ ما سمح بخلق ثروة، إلى جانب إعطاء حركية وديناميكية اقتصادية لتلك المناطق بوجه عام.

وتمّ على هامش هذا اليوم الدراسي إقامة معرض للإنتاج الفلاحي بمشاركة منتجين ومؤسسات بنكية وجمعيات متخصصة، احتضنه بهو دار الثقافة والفنون أحمد سرّاج.

هذا تاريخ فراولة سكيكدة

وحسب مصادر مختلفة جمعتها "المساء"، فإن أول منتوج للفراولة عرفته مدينة سكيكدة، كان سنة 1885، وبالضبط بمرتفعات سطورة الجبلية المطلة على البحر، وبالضبط على مستوى الشاطئ الكبير.

وتشير الروايات المتواترة إلى أنّ أوّل من أدخل هذه الفاكهة القادمة من أوروبا إلى سكيكدة أحد المعمرين الإيطاليين، قام بزراعتها في منطقة سطورة؛ حيث أثمرت، وحقّقت نتائج كبيرة إنتاجا ونوعية.

وفي غفلة من هذا المعمّر الإيطالي قام أحد السكيكديين من أهالي المنطقة بأخذ إحدى الشتلات من تلك النبتة العجيبة ذات الذوق المميز واللون المائل إلى الاحمرار، بتمريرها داخل حذائه البلاستيكي؛ خفية عن صاحب الأرض الذي كان يُخضع كل عماله للتفتيش عند مغادرة المزرعة، ليقوم بغرسها. ولم يكتف بذلك، بل راح يوزع الشتلات على باقي الفلاحين. وبعد نجاح التجربة أصبحوا هم أيضا يعرضون منتوج الفراولة المحلية في أسواق المدينة، ما فاجأ المعمر الذي وجد بالسوق منافسين له. ومن هنا بدأت حكاية فاكهة الفراولة في الانتشار من نصف هكتار سنة 1885 إلى حوالي 900 هكتار خلال سنة 2024، موزعة على بلديات سكيكدة، وعين الزويت، وبوشطاطة، وتمالوس.

وحسب الأرشيف الكولونيالي، فإن 14 عائلة إيطالية فقط اشتهرت خلال تلك الحقبة بزراعة الفراولة السكيكدية.

وفي سنة 1970 وفي إطار الإرشاد الفلاحي الذي اعتمده معهد تنمية زراعة محاصيل الخضر، تم إدخال نوعين جديدين من الفراولة، هما "التيوغا" التي أصبحت نسبة إنتاجها محليا تقدر بحوالي 10 بالمائة، و"الدوغلاس" أيضا بـ 10 بالمائة. وما يميزهما عن الباقي حجمهما الكبير نوعا ما، وشكلهما الجميل، لكنهما تحملان نسبة عالية من الحموضة، لتبقى من إيجابيات هذين النوعين قدرتهما على مقاومة النقل، وتحمُّل مدة التخزين التي تصل إلى أربعة أيام. وفي سنة 2006، قامت مصالح مديرية الفلاحة للولاية، بإدخال نوع جديد من توت الأرض يسمى "الكوندونغا" التي تم تجريبها لأول مرة في نواحي المصيف القلي، داخل بيوت بلاستيكية.

الجمهورية
الصفحة: 05

الديوان الوطني للأراضي الفلاحية

جهود متواصلة لتطهير العقار الفلاحي

إسماعين مختار

أشرفت اللجنة الفرعية المختصة على أشغال دراسة ملفات تطهير عملية تحويل حق الانتفاع الدائم إلى حق الامتياز في إطار تنفيذ أحكام المنشور الوزاري رقم02 المؤرخ في 01 جوان 2025، المتعلق بتطهير العقار الفلاحي التابع للأملاك الخاصة للدولة، لاسيما في إطار مختلف صيغ المنح والاستغلال. وجرت أشغال هذه العملية بحضور أعضاء اللجنة الفرعية، ويتعلق الأمر بكل من مديرة الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، وممثلي مديري أملاك الدولة شرق وغرب، إضافة إلى ممثل المحافظة العقارية ومسح الأراضي – الجهة الشرقية، وممثلة مديرية التقنيين والشؤون العامة، فضلا عن ممثل مديرية المصالح الفلاحية.

وتهدف هذه العملية إلى تسوية الوضعية القانونية للعقارات الفلاحية المستغلة، وضمان تطهيرها إداريا وعقاريا، بما يسمح بتحويل حقوق الانتفاع الدائم إلى حقوق امتياز وفقا للإطار القانوني والتنظيمي المعمول به، بما يعزز الاستثمار الفلاحي ويحافظ على الأملاك العقارية للدولة. وأكد أعضاء اللجنة، بالمناسبة، على أهمية هذه الإجراءات في دعم التنمية الفلاحية المستدامة، وتوفير مناخ قانوني ملائم للفلاحين والمستثمرين، مع الحرص على احترام القوانين والتنظيمات السارية، وضمان الشفافية والدقة في دراسة الملفات المعروضة.

وتندرج هذه العملية ضمن الجهود المتواصلة التي تبذلها السلطات العمومية لتنظيم العقار الفلاحي، وتثمينه، وحمايته، بما يخدم الاقتصاد الوطني ويعزز الأمن الغذائي.

EL MASSA المساء
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 08

في أحد أحسن المواسم الفلاحية ببومرداس

تحصيل 18 لتر زيت زيتون في القنطار

■ تراجع كبير في أسعار زيت الزيتون

كشفت الأرقام الأولية لموسم جني الزيتون بولاية بومرداس، عن إنتاج وفير، يؤكد الديناميكية التي تعرفها شعبة الزيتون بالولاية. حيث تشير المعطيات إلى تحسن لافت في المردود بفضل برامج الدعم، والتوسع في المساحات المغروسة. ويُتوقع إنتاج قرابة 24 قنطار زيتون في الهكتار الواحد، مقابل تحصيل قرابة 18 لترا في القنطار؛ الأمر الذي انعكس على الأسعار؛ حيث تراوحت ما بين 850 و900 دينار في الولاية، بينما لامست عتبة 1500 دج الموسم الماضي.

حنان. س

تشير أرقام مديرية المصالح الفلاحية لبومرداس، إلى انتهاء عملية جني زيتون المائدة بالولاية بإنتاج إجمالي قدره 2600 قنطار من الزيتون الموجه للاستهلاك المباشر، فيما تتواصل عملية جني الزيتون الموجه للعصر واستخلاص الزيت؛ حيث بلغت 25٪ حتى الآن. كما تشير المعطيات إلى توقع مردود جيد هذا الموسم؛ بحوالي 24 قنطارا في الهكتار الواحد مقابل تحصيل ما بين 18 و20 لترا في القنطار الواحد من الزيتون. وهي نسبة جيدة مقارنة بالموسم الماضي، ترجع، بالأساس، إلى عامل تساقط الأمطار الموسمية وإن كانت متأخرة بعض الشيء، وكذا لعامل "المعاومة" ؛ حيث إن الإنتاج المتوقع هذه السنة سيكون مرتفعا مقارنة بالموسم الماضي، الذي سجل إنتاجا منخفضا، انعكس سلبا على الأسعار؛ حيث سجل إلى حد الآن محصولا يقدر بـ 39140 قنطار زيتون من مساحة مجنية بلغت 1620 هكتار. وهي معطيات تشير إلى إنتاج وفير، أرجعته ذات الجهة إلى الجهود الكبيرة المبذولة في السنوات الأخيرة لتوسيع قاعدة الإنتاج، ومنه تضاعف المساحة المغروسة بأشجار الزيتون في الولاية بنسبة 46٪؛ بفضل برامج الدعم التي شملت غرس مساحات جديدة، وإعادة تأهيل الأشجار القديمة والمناطق المتضررة، وإطلاق برنامج خاص بالمناطق الجبلية، تم خلاله غرس أكثر من 14 ألف شجيرة زيتون، بالإضافة الى مبادرة واسعة لإعادة تجديد المناطق التي أتت عليها الحرائق عام 2021، من خلال غرس أكثر من 50 ألف شجيرة في إطار تعويض الخسائر، وإعادة بعث النشاط الفلاحي بهذه المناطق الحيوية.

وتحتل شعبة الزيتون بولاية بومرداس، مكانة هامة، حيث تأتي في المرتبة الثانية من حيث المساحة المغروسة مباشرة بعد شعبة الكروم.

وتبلغ المساحة الإجمالية المخصصة للزيتون في الولاية حاليا، 8552 هكتار، منها 7011 هكتار منتجة فعليا؛ أي ما يعادل نسبة 90٪ من إجمالي المساحة، ما يضمن استمرارية الإنتاج، ويدعم الاقتصاد المحلي للولاية. غير أن، بالرغم من كل هذه الأرقام الإيجابية والمردود القياسي الذي حققه الفلاحون في بومرداس، أسعار اللتر الواحد من زيت الزيتون تبقى مرتفعة؛ تلامس عتبة الألف دينار، في مفارقة بين وفرة الإنتاج المحلي وارتفاع الأسعار؛ ما يطرح تساؤلات حول آليات الإنتاج، والتسويق، والحاجة الماسة إلى تنظيم أفضل للشعبة.

ويشير الأمين العام للغرفة الولائية للفلاحة رشيد مسعودي في هذا الصدد، إلى أن سعر اللتر الواحد من زيت الزيتون قد تراجع عن الموسم الماضي بكثير، ففي الوقت الذي وصلت العام الماضي الى 1500 دينار في أحد أغلى المواسم على الإطلاق، تتراوح هذا الموسم ما بين 850 و900 دينار في بعض المعاصر بولاية بومرداس، متحدثا لـ"المساء" عن بعض الأسباب التي تجعل سعر زيت الزيتون مرتفعا في السوق المحلي حتى مع وفرة الإنتاج الإجمالي؛ حيث يشير إلى غياب المكننة، وارتفاع تكلفة اليد العاملة؛ فطبيعة الأراضي الجبلية تحول دون استخدام الآلات الحديثة في جني الزيتون، ما يضطر الفلاحين للاعتماد الكلي على اليد العاملة في ظل الأجر اليومي المرتفع للعامل الواحد، بالإضافة الى ضعف المردود اليومي للعمال؛ إذ يبلغ في المتوسط 50 كلغ فقط في اليوم؛ ما يعني أن جمع قنطار واحد يتطلب يومين على الأقل من العمل، وهذا من العوامل المباشرة لرفع الأسعار التي يضاف إليها كذلك، ارتفاع تكاليف العصر المحددة بحوالي 1000 دينار لكل قنطار معصور، بالإضافة الى لجوء بعض أصحاب حقول الزيتون، إلى الاعتماد على تقسيم المردود. ففي ظل غياب اليد العاملة والاعتماد على الدني في نطاق العائلات، كثيرا ما يتم اللجوء الى تقسيم المردود ما بين صاحب الحقل ومن يتكفل بالجني.. وكلها عوامل تساهم، مجتمعة، في ارتفاع سعر اللتر الواحد من زيت الزيتون.

سلمت إجازة لإحدى الجمعيات بباتنة

محافظة الغابات تفرض شروط الصيد وتحدد أماكنه

منحت محافظة الغابات لولاية باتنة، أول إجازة صيد، أمس، مؤكدة أن ذلك يندرج في سياق الجهود المتواصلة الرامية لتنظيم نشاط الصيد عبر تراب الولاية وضمان الاستغلال العقلاني والمستدام للثروة الحيوانية.

وذكر مسؤول للنصر، أن الإدارة المكلفة بالصيد، ممثلة في محافظة الغابات لولاية باتنة، أشرفت على تسليم إجازات الصيد لفائدة الجمعية الأوراسية للصيادين – باتنة، قصد الشروع الرسمي في انطلاق نشاط الصيد ابتداءً من اليوم السبت 27 ديسمبر 2025.

وتهدف هذه العملية، بحسب مصالح الغابات بالولاية، إلى تقنين ممارسة الصيد وضبطه ضمن أوقات محددة قانونًا، وأماكن مرخص لها بدقة، مع التقيد الصارم بـ الشروط التنظيمية والتقنية المنصوص عليها في التشريع المعمول به، بما يضمن حماية الأنواع الحيوانية والمحافظة على توازنها الطبيعي.

وأكدت محافظة الغابات بالمناسبة أن ممارسة الصيد لا يكون إلا خلال الفترات الزمنية المرخص بها وداخل المناطق المفتوحة للصيد فقط، مع المنع التام لأي نشاط صيد داخل المناطق المحمية والحظائر الوطنية، والمجالات الغابية غير المرخصة، تفاديًا لأي مساس بالتنوع البيولوجي والأنظمة البيئية الحساسة.

كما شددت الإدارة على ضرورة الالتزام بالأصناف المسموح بصيدها، واحترام الحصص القانونية واستعمال الوسائل القانونية فقط، مع حظر كل الممارسات التي تندرج ضمن الصيد غير الشرعي أو الاستغلال المفرط للثروة الحيوانية.

وتندرج هذه التدابير حسب محافظة الغابات ضمن مقاربة شاملة ترمي إلى ترسيخ مفهوم الصيد المسؤول، باعتباره نشاطًا منظمًا يهدف إلى المحافظة على الثروة الحيوانية وضمان تجددها الطبيعي وليس استنزافها وذلك تحت المتابعة والمراقبة الدورية لمصالح محافظة الغابات.

وفي ذات الإطار، دعت محافظة الغابات لولاية باتنة كافة الصيادين إلى التحلي بالوعي البيئي وروح المسؤولية واحترام القوانين والتنظيمات السارية، حفاظًا على الثروة الحيوانية باعتبارها رصيد طبيعي وطني للأجيال الحالية والمستقبلية.

ياسين/ع

الحوار
EL HIWAR
الصفحة: 03

بغية تحقيق الأمن الغذائي .. خبراء لـ "الحوار":

أشواط كبيرة قطعت للنهوض بقطاع الفلاحة

الأمن الغذائي أضحى جزء لا يتجزأ من السيادة الوطنية

راهنت الجزائر في السنوات الأخيرة على اعتماد مخطط استراتيجي غذائي محكم لتحقيق الطلب الداخلي لعديد المنتجات للوصول إلى الأمن الغذائي في مجال الحبوب والبقوليات، وفي مختلف المنتجات الفلاحية الأخرى، حيث أصبحت الجزائر ورشة كبيرة لإنتاج هذه الشعب، وشعب أخرى كالزيوت النباتية والأعلاف الحيوانية، والنباتات السكرية، الاعتماد على أسلوب فكر اقتصادي آمن حدوده تحقيق الرفاهية الغذائية من خلال توفير كل وسائل الدعم عن طريق برنامج وطني لتشجيع الزراعة عبر ربوع الوطن وتقديم تسهيلات للمستثمرين الوطنيين والأجانب في إطار الشراكة على إقامة مشاريع استثمارية في قطاع الفلاحة والزراعة. وفي هذا السياق يرى الخبراء في مجال الفلاحة والتجارة الخارجية في لقائهم مع "الحوار" أن الجزائر قطعت أشواطا جبارة في مجال الفلاحة من خلال توفير كافة الوسائل المادية والمعنوية من أجل النهوض بالقطاع، والسعي من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي والسير لضمان أمنها الغذائي. وفي السياق، أوضح الخبير الفلاحي لعلى بوخالفة في حديثه لـ "الحوار" أن الأمن الغذائي أضحى جزء لا يتجزأ من السيادة الوطنية، وأن الجزائر في السنوات الماضية كانت تعتمد بشكل تقريبا كلي على استيراد المواد الاستراتيجية من اللحوم، والبقوليات، والزيوت، والسكر، أي ما قيمته الإجمالية 10 ملايير دولار لتغطية احتياجاتها المذكورة، إلا أنه وبعد وصول الرئيس عبد المجيد تبون إلى سدة الحكم تفطن وفكر في إعطاء أهمية لقطاع الفلاحة بصفة عامة، والزراعة الاستراتيجية بصورة خاصة ويتعلق الأمر يضيف ذات الخبير بالحبوب كالقمح اللين والصلب، والشعير، والخرطال والذرة الصفرا، وكذا النباتات الزيتية وكانت أول تجربة مع السلجم الزيتي وعباد الشمس وأفردت لها مصانع خاصة على غرار مصنع بجاية وجيجل الذي كان مملوكا لأحد رجال الأعمال في زمن مضى وتم تأميمه ليصبح ملكا للدولة الجزائرية.

الأعلاف الحيوانية من الاستيراد إلى إنتاجها وطنيا

هذا، وأكد الخبير لعلى بوخالفة أن الجزائر التي كانت تستورد الأعلاف الحيوانية خاصة تلك الموجهة لتغذية الدواجن والمتمثلة في بقايا نبات الصوجا، إذ وصلت قيمتها المالية عند الاستيراد نحو 1.5 مليون طن سنويا، والذرة الصفراء بـ 5 ملايين طن سنويا، لتصبح اليوم تلك الأعلاف تستخرج من بقايا نباتات الزيوت بعد عصرها في المعامل الجزائرية، كما خاضت الجزائر حسبه تجربة زراعة النباتات السكرية مع الشريك الإيطالي بالصحراء الجزائرية بمساحة 50 ألف هكتار على غرار الشمندر السكري التي أعطت له الدولة عناية فائقة وشجعت المستثمرين في هذا المجال وقدمت لهم كل الدعم والتحفيزات.

الجزائر ورشة كبيرة لإنتاج الزراعة الاستراتيجية

وفي الإطار ذاته، أكد الخبير الفلاحي لعلى بوخالفة أن الجزائر اليوم تحولت إلى ورشة عمل فلاحية كبيرة في الهضاب العليا وفي الجنوب، حيث شرعت السلطات المحلية على ربط المستثمرات المخصصة للزراعة الاستراتيجية ذات الاستهلاك الواسع بالربط الكهربائي وفتح المسالك للمستثمرين الوطنيين والأجانب، خاصة وأن الجزائر يضيف ذات الخبير اتخذت قرارا وهو تمكين الجزائر من الاكتفاء الذاتي في القمح الصلب وتبقى المواد الأخرى كالذرة الصفراء والشعير مبرمجة في آفاق 2027، مشيرا إلى الدولة الجزائرية قدمت جملة من المساعدات في هذا الميدان منها إنشاء الديوان الوطني للفلاحة الصحراوية لتهيئة التربة وتوزيعها على المستثمرين وتقديم التسهيلات وقروض بنكية وكل فوائد تنمية الزراعة الاستراتيجية، رفع أسعار استرجاع الحبوب هو إجراء تتخذه الحكومة الجزائرية، ممثلة في الديوان الجزائري المهني للحبوب والبقوليات الجافة وله فروع وتعاونيات موزعة عبر ولايات الوطن، حيث حدد سعر القمح الصلب بـ 6 آلاف دينار للقنطار الواحد، و5 آلاف دينار للقنطار الواحد لقمح اللين، وحدد سعر القنطار الواحد من الشعير بـ 34 ألف دينار، والخرطال أيضا بأسعار مغرية، معتبرا هذا الإجراء عاملا من عوامل التحفيز وتشجيع المستثمرين للتوجه لزراعة الحبوب، إلى جانب إنشاء المرافق كالمراكز الجوارية مثل إنشاء المخازن البالغ عددها 350 وحدة تخزين تم إنجاز منها أكثر من 200 وحدة، و30 صوعة حيث تسليم هذه الوحدات قبل حملة الحصاد لهذه السنة، موضحا أن الدولة الجزائرية قد وفرت جميع مستلزمات المستثمرين في الفلاحة على غرار البذور، ودعمت الأسمدة بنسبة 50 بالمائة، وإدماج التقنيات الحديثة للزراعة، تهيئة التربة، واختيار الأسمدة حسب طبيعة التربة والمناخ وتوفير الري الذكي الذي أصبح ريا اقتصاديا خاصة في الظروف الجوية المتقلبة والتغيرات المناخية وظاهرة الجفاف في بعض مناطق البلاد، وأضحى من الضروري تفادي تبذير المياه مثل الرش المحوري وتعميمها.

الجزائر تتوفر على إمكانيات عملاقة لتحقيق الاكتفاء الذاتي

من جهته، أكد الخبير في التجارة الخارجية الدكتور، نبيل جمعة، في حديثه لـ "الحوار" أن الجزائر تملك إمكانيات فعلية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في زراعة القمح والشعير، وتحقيق فائض في هاتين الشعبتين بإمكانها تصويبه نحو التصدير للأسواق الدولية، داعيا إلى ضرورة مواصلة تطبيق استراتيجية كاملة، خاصة يضيف الدكتور جمعة أن الجزائر تمتلك أراض شاسعة والمتربعة على 8.5 ملايين هكتار صالحة للزراعة منها حوالي 3.5 مليون هكتار مخصصة لزراعة الحبوب والتي يجب أن تستمر في نشاطها بكفاءة عالية، موضحا أن المناخ المناسب لهذه الزراعة في كل من الهضاب العليا والجنوب الجزائري مما أعطى دفعا لهذه الزراعات وأحدثت نقلة نوعية في القطاع، وذلك من خلال إدخال تقنيات حديثة في مجال الري مثل الري الذكي والري التكميلي، وما يمكن استغلال أراضي واسعة، كما يتوفر الجنوب الجزائري على غرار ورقلة، بسكرة، الأغواط والجلفة على مقومات هائلة لانتاج القمح والشعير المقاوم للجفاف.

الجزائر تنتج أكثر من 20 مليون طن من القمح الصلب سنويا

وحول كمية استهلاك الجزائر للحبوب سنويا، قال الخبير الدولي الدكتور نبيل جمعة إن الجزائر تستهلك كمية من الحبوب تتراوح بين 10 و20 مليون طن سنويا، في حين بلغ الإنتاج الوطني حاليا من هذه الشعبة بحسب الموسم أكثر من 20 مليون قنطار سنويا مع تفاوت في الإنتاج حسب الظروف

المناخية، رافعة التحدي للوصول إلى الاكتفاء الذاتي في هذه الشعبة في نهاية حملة الحصاد لهذا الموسم، داعيا إلى أهمية إنتاج القمح اللين حتى نقلل من عملية استيراد هذه المادة، مشيرا إلى أن الطلب الوطني من مادة القمح اللين تتراوح بين 50 إلى 55 قنطارا سنويا، أكبر نسبة منه موجه لصناعة الخبز.

كل الترتيبات وضعت لتقليص فاتورة استيراد الحبوب

أكد الدكتور جمعة "أن الحكومة الجزائرية وضعت خطة طموحة وهي تقليص فاتورة استيراد القمح الصلب من خلال عملية التوسع في المناطقة الصالحة للزراعة وكذا استهداف زراعة أكثر من 3.2 مليون هكتار في الموسم الفلاحي 2024-2025، وكذا استصلاح الأراضي بالجنوب والسهوب والصحراء واعتماد الري بالرش المحوري، وكذا وضع الاستثمارات الخاصة بالزراعة المسقية من خلال دعم المزارعين في هذا النوع من الزراعة لمواجهة آثار الجفاف، كما تم حسبه ربط الفلاحين بمنظومة الدعم الخاص بالمياه والطاقة، وتوزيع بذور محسنة عالية الجودة بقيمة 2.5 مليون هكتار برسم هذا الموسم، إلى جانب إدخال المكننة والطرق الزراعية الحديثة، مع تعزيز عمليتي التخزين والتنظيم، من خلال إنشاء 350 مركز جديد للتخزين، منها 312 مركزا جاهزا للاستغلال، و30 صومعة خاصة بالحبوب لامتصاص فائض الإنتاج، ومن الإجراءات اللازمة التي اتخذتها الحكومة تقليص عملية الاستيراد تدريجيا، وأن استيراد القمح اللين سيبقى ضرورة في انتظار رفع الإنتاج المحلي تدريجيا، موضحا أن تصريف فائض في الشعب الفلاحية المذكورة مرهون بتسريع الزراعة في الجنوب والتحكم في سلسة القيمة والتحول نحو الفلاحة الصناعية المتقدمة.

ناصر: الجزائر ستصل يوما إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب

وفي السياق، قال الخبير الاقتصادي، الدكتور سليمان ناصر في حديثه لـ "الحوار" "عندما يرى حملات الحصاد للقمح التي بدأت منذ أيام عبر الولايات والإنتاج الوفير الذي حققته، يؤكد أن الجزائر ستصل يوماً إلى الاكتفاء الذاتي في إنتاج هذه الشعبة الفلاحية، لكن ذلك مرهون كما قال بضرورة توسيع تطبيق العديد من الآليات اللازمة التي اتخذتها الحكومة من أجل الرفع من مردودية قطاع الفلاحة وفي مقدمتها شعبة القمح والشعير في الجنوب، ويرى الخبير الاقتصادي الدكتور سليمان ناصر أهمية توفير ثلاثة إجراءات وفي مقدمتها، استغلال أكبر قدر من المساحات الزراعية في الشمال والتوسع فيها قبل التوجه للجنوب، لأن الشمال حسبه تعتمد فيه زراعة القمح على الأمطار وليس على الري مثل الجنوب وبالتالي هناك نقص في التكلفة.

نصيرة سيد علي